الأمم المتحدة

A/AC.183/SR.299

الجمعية العامة

Distr.: General
19 March 2007
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٢٩٩

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس المؤقت: السيد بان ..... (الأمين العام للأمم المتحدة)

الرئيس: السيد باجي ..... (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

انتخاب أعضاء المكتب

بيان الأمين العام

بيان الرئيس

بيان المراقب عن فلسطين

استكمال التطورات التي حدثت منذ الجلسة السابقة للجنة

مشروع برنامج عمل اللجنة

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وغيرها من الجلسات في وثيقة تصويب.

07-25069 (A)

الحالة الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية

تقرير رئيس اجتماع الأمم المتحدة الآسيوي تأييداً لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، كوالالمبور، ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ومنتدى الأمم المتحدة للمجتمع المدني تأييداً للشعب الفلسطيني، كوالالمبور، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

تقرير رئيس حلقة الأمم المتحدة الدراسية المتعلقة بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، الدوحة، ٥ و ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧

اجتماع الأمم المتحدة الدولي تأييداً للسلام الإسرائيلي الفلسطيني، المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، روما، ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧ (ورقة العمل رقم ١)

اعتماد منظمات للمجتمع المدني لدى اللجنة (ورقة العمل رقم ٢)

مسائل أخرى

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

١ - تم إقرار جدول الأعمال.

انتخاب أعضاء المكتب

٢ - **الرئيس المؤقت:** دعا اللجنة إلى النظر في التسميات لمناصب رئيس اللجنة ونائبي الرئيس ومقرر اللجنة.

٣ - **السيد كيتيخون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن الحالة على أرض الواقع في الأراضي الفلسطينية ما زالت صعبة وما زالت معاناة الشعب الفلسطيني مستمرة. وبالتالي ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لتمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بالممارسة الكاملة لحقه في تقرير المصير.

٤ - وقام بتسمية السيد باجي (السنغال) لإعادة انتخابه لمنصب الرئيس، والسيد تانين (أفغانستان) لانتخابه، والسيد ماليبركا دياز (كوبا) لإعادة انتخابه لمنصبي نائبي الرئيس، والسيد كاميليري (مالطة) لإعادة انتخابه.

٥ - **السيد مافرويانيس** (قبرص): ثنّى على التسميات.

٦ - تم انتخاب السيد باجي (السنغال)، والسيد تانين (أفغانستان)، والسيد ماليبركا دياز (كوبا)، والسيد كاميليري (مالطة) بالتزكية.

٧ - تولى السيد بادي (السنغال) الرئاسة.

بيان الأمين العام

٨ - **الأمين العام:** قال إن الطريق إلى حل سلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي يزخر بالعقبات ومشاعر الإحباط والمآسي. وتم على مر السنين فقدان الآلاف من أرواح الأبرياء أو تحطيمهم، وكان المعيار هو اليأس وليس الأمل. وما زال الشعب الفلسطيني يتوق إلى الحرية والكرامة اللتين أنكرت عليه لعقود، بينما يتوق الشعب الإسرائيلي إلى أمن طويل الأجل. وما من الشعبين يمكن أن يحقق مطالبه المشروعة دون تسوية للصراع. وتم التوصل إلى منعطف حاسم في الجهود الرامية إلى التحرك إلى أبعد من إدارة الأزمة والوصول إلى حل حقيقي.

٩ - وقال إن التحديات التي تواجه التقدم هائلة. وقد أدت العمليات العسكرية الإسرائيلية والقيود الشديدة المفروضة على الحركة واحتجاز الإيرادات الفلسطينية والتدهور الاجتماعي والاقتصادي إلى التعجيل بوقوع أزمة إنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكان من شأن أنشطة الاستيطان المتواصلة وإنشاء الحاجز الإسرائيلي أن ازداد تدهور نوعية الحياة وتقوضت الجهود الرامية إلى قيام دولة فلسطينية لها مقومات الحياة. وفي الوقت نفسه، كان استمرار الهجمات بالصواريخ فضلاً عن الهجمات الانتحارية التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين، قد أطال شعورهم بعدم الأمن الذي أسفر بدوره عن قيود أكثر تشدداً على الفلسطينيين. وفضلاً عن ذلك، كان سحب الكثير من الدعم المباشر للمانحين من حكومة السلطة الفلسطينية في ضوء عدم التزامها الواضح بالمبادئ الأساسية لعملية السلام قد أضعف المؤسسات الفلسطينية.

١٠ - وفي واقع الأمر، فإن جميع التطورات في عام ٢٠٠٦ تقريباً قد أدت إلى الابتعاد عن الهدف الذي تشارك فيه أغلبية الإسرائيليين والفلسطينيين، وهو: إقامة دولتين؛إسرائيل وفلسطين يعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وينبغي أن يكون الهدف في عام ٢٠٠٧ هو عكس هذا الاتجاه.

١١ - وأضاف أنه تشجع بالتوصل أخيراً إلى اتفاق بشأن إقامة حكومة وحدة وطنية فلسطينية في مكة، مما ساعد على تهدئة الحالة الداخلية في الأراضي الفلسطينية وأدّى إلى تكثيف الجهود العربية لتعزيز الهدوء والاعتدال في المنطقة.

ووجه الشكر إلى القادة المشاركين في ذلك، وخاصة الملك عبد الله ملك المملكة العربية السعودية، على ما بذله من طاقة لتحقيق هذه الخطوة. ومما شجعه أيضاً تجدد الحوار الإسرائيلي الفلسطيني من خلال عقد اجتماعات بين الرئيس عباس وبين أولمرت رئيس الوزراء لمناقشة الخطوات العملية لتخفيف التوترات، ومحادثاتهما الأخيرة التي استضافتها وزيرة خارجية الولايات المتحدة. وقد تعززت هذه الخطوات بتجدد الالتزام من اللجنة الرباعية التي اجتمعت مرتين في الشهر الماضي. وقال إنه يسعى إلى الانضمام إلى جهودها لتوضيح الأفق السياسي ولضمان تطوير حوار يؤدي إلى إجراء مفاوضات بشأن تسوية شاملة. وينبغي دعم هذه الجهود بمساعدة دولية قوية لتعزيز المؤسسات الفلسطينية والمحافظة عليها والتي ينبغي أن تشكل أساس قيام دولة فلسطينية.

١٢ - وأعرب عن امتنانه للبلدان المانحة التي زادت من معونتها للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للشعب الفلسطيني ولكيانات الأمم المتحدة، فضلاً عن شركائها في الحكومة والمجتمع المدني، الذين يؤدون مهمتهم على الأرض في ظل ظروف صعبة وخطرة أحياناً، وخاصة في غزة. وحث المجتمع الدولي على الاستفادة من الفرص السياسية السانحة على نحو إبداعي وبإصرار وبمزيج سليم من الحزم والمرونة، للاهتداء إلى طريق نحو سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط يقوم على إنهاء الاحتلال الذي تم في عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل.

بيان الرئيس

١٣ - **الرئيس:** تحدث بصفته ممثل السنغال، وأعرب عن امتنانه لما أبدته اللجنة من ثقة في وفده وفيه شخصياً. كما رحّب بحضور الأمين العام الذي يثبت التزامه بأعمال اللجنة وبتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني من خلال التزامه.

١٤ - وقال إن ولاية اللجنة، منذ ١٩٧٤، تمثلت في تعبئة الرأي العام في جميع مناطق العالم لتمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير دون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال والسيادة الوطنية، والحق في العودة إلى دياره واستعادة ممتلكاته. وقد عملت اللجنة على الدوام من أجل التوصل إلى حل سلمي لقضية فلسطين وفقاً للقانون الدولي وأيدت بالكامل الحل القائم على إنشاء دولتين والذي صدَّق عليه مجلس الأمن بموجب قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣). وأيدت أيضاً خريطة الطريق التي حددتها اللجنة الرباعية وحثت جميع الأطراف على تنفيذها.

١٥ - غير أن وفده يدرك جيداً أن بعض الدول الأعضاء ترى في اللجنة أنها موالية وترتاب فيها. ومع ذلك، فهي تظل الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي تتناول فحسب الجوانب السياسية للقضية الفلسطينية بغية تحقيق حل شامل وعادل ودائم. وأكد، ردّاً على منتقدي اللجنة، أن النهوض بحق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة ذات سيادة ليس معناه العمل ضد مصالح إسرائيل. غير أن اللجنة مجبرة، بموجب ولايتها، على شجب السياسة الإسرائيلية الخاصة بالاحتلال واستيطان الأراضي الفلسطينية. ولن تتردد السنغال، التي تقيم علاقات تعاونية مع كل من إسرائيل وفلسطين، في شجب هذه السياسة، حتى ولو كان من يمارسها بلد تشاركه قيم الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

١٦ - وقال إن اللجنة تبدأ عملها في عام ٢٠٠٧ في إطار عدد من التطورات الأخيرة الواعدة، ولا سيما الاتفاق بين الفلسطينيين الذي تم التوصل إليه في مكة في ٩ شباط/فبراير. والاجتماع الثلاثي الذي عقدته في ١٩ شباط/فبراير وزيرة

خارجية الولايات المتحدة ورئيس وزراء إسرائيل ورئيس السلطة الفلسطينية، وأعقبه اجتماع اللجنة الرباعية في برلين في ٢١ شباط/فبراير، يمثلان خطوتين أخريين يلقيان الترحيب على الطريق إلى سلام مستدام في الشرق الأوسط.

١٧ - غير أنه ما زالت هناك مشاعر قلق إزاء ظروف المعيشة الصعبة في الأراضي الفلسطينية. وتناشد السنغال على سبيل الاستعجال المجتمع الدولي واللجنة الرباعية حشد المساعدة الدولية في الوفاء باحتياجات الشعب الفلسطيني في سياق الحالة الإنسانية المتدهورة. وقال إن وفده يرحب أيضاً بالمقترحات الأوّلية للجنة الأوروبية من أجل تحسين تنسيق المساعدة الدولية وتعبئتها للشعب الفلسطيني. وسوف يواصل العمل مع جميع الأطراف نحو عقد سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، يقوم على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

بيان المراقب عن فلسطين

١٨ - **السيد منصور** (المراقب عن فلسطين): نقل تقدير وفده العميق إلى الأمين العام لمشاركته في أعمال اللجنة، مما يبرهن على الأهمية التي يعقدها الأمين العام على قضية فلسطين ككل في جدول أعمال الأمم المتحدة. وقال إن وفده يؤيد بالكامل البرنامج المقترح لعمل اللجنة لعام ٢٠٠٧ ويقف على أهبة الاستعداد للتعاون من أجل ضمان تحقيق أهداف البرنامج.

١٩ - وقال إن اللجنة قامت عبر السنين بدور هام كجزء من الجهود المتواصلة للتصدي لحالة الشعب الفلسطيني والاستمرار في إنكار حقه غير القابل للتصرف. ومع اقتراب السنة الأربعين للاحتلال الإسرائيلي العسكري للأرض الفلسطينية، ما زالت الحالة الإنسانية للشعب الفلسطيني في تدهور مستمر ويظل الشعب الفلسطيني تحت الحصار بواسطة جدار العزل غير القانوني والمستوطنات الإسرائيلية الدائمة التوسع والتي تبتلع الأرض الفلسطينية وتعزل مدناً بكاملها، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة. ويستمر الشعب الفلسطيني أيضاً في مواجهة العدوان من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز بشكل واسع الانتشار؛ مع وجود ١٠ ٠٠٠ فلسطيني حالياً في سجون الدولة القائمة بالاحتلال.

٢٠ - وفي هذا الصدد، كرر القول بأن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة بالنسبة لقضية فلسطين إلى أن يتم حلها بالكامل وفقاً للشرعية الدولية. وقال إن اللجنة تقوم بدور لا غنى عنه من خلال جهودها من أجل ممارسة الشعب الفلسطيني الفعَّالة لحقه غير القابل للتصرف.

استكمال التطورات التي حدثت منذ الجلسة السابقة للجنة

٢١ - **الرئيس:** قال إن مجلس الأمن استمع، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى موجز إعلامي من جانب الأمين العام، عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. وفي نهاية الجلسة، قام رئيس المجلس بتلاوة بيان نيابة عن الأعضاء، أعرب فيه عن القلق الخطير إزاء تدهور الحالة الإنسانية للشعب الفلسطيني ودعا إلى تقديم مساعدات طارئة من خلال الآلية الدولية المؤقتة. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عقدت الجمعية العامة الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة بشأن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة، واتخذت القرار دأ-١٠/١٧ الذي يدعو إلى إنشاء سجل للأمم المتحدة للأضرار التي يتسبب فيها إنشاء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢٢ - وقال إن الأنشطة الأخرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ شملت اجتماع الأمم المتحدة الآسيوي تأييداً لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في كوالالمبور،

واجتماعا بين أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس عباس رئيس السلطة الفلسطينية في القدس، وفيه وافق السيد أولمرت على تحويل ١٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة قيمة حسومات ضريبية مجمدة إلى السلطة الفلسطينية.

٢٣ - وشملت التطورات التي حدثت في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٧ اجتماعات لرؤساء اللجنة الرباعية في واشنطن العاصمة وبرلين، وحلقة دراسية للأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني عقدت في الدوحة؛ واتفاقاً بين قيادات فتح وحماس بهدف تشكيل حكومة وحدة وطنية. وفي اجتماع برلين، أعادت اللجنة الرباعية تأكيد تأييدها لالتزام الحكومة الفلسطينية بعدم العنف، والاعتراف بإسرائيل، والموافقة على الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما في ذلك خريطة الطريق، ورحب بالأفكار الدولية التي طرحتها اللجنة الأوروبية لتحسين تنسيق وتعبئة المساعدة الدولية إلى الشعب الفلسطيني.

٢٤ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧ أيضاً، اجتمع مجلس الأمن للنظر في بند جدول الأعمال المعنون ''الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية''. وخلال الاجتماع، نقل مشاعر القلق لدى اللجنة فيما يتعلق بالغارات الإسرائيلية المستمرة في الضفة الغربية وأعمال الحفر والبناء في محيط المسجد الأقصى. وأشار أيضاً إلى التزامات الدولة المحتلة بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

٢٥ - وأخيراً، استضافت السيدة كوندوليزا رايس وزيرة خارجية الولايات المتحدة اجتماعاً مع رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت والرئيس الفلسطيني عباس في القدس أكد خلاله المشاركون الثلاثة التزامهم بالحل القائم على إنشاء دولتين وكرروا قبولهم للاتفاقات والالتزامات السابقة، بما في ذلك خريطة الطريق.

٢٦ - **السيد حمدون على** (ماليزيا): قال إن مما جعله يشعر بالإحباط أن القوات الإسرائيلية تحاصر مدينة نابلس في الضفة الغربية في هذه اللحظة بالذات. وتعلق الحكومة الماليزية أهمية كبرى على القضية الفلسطينية ومما أسعدها أن استضافت اجتماع الأمم المتحدة الآسيوي تأييداً لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ومنتدى الأمم المتحدة للمجتمع المدني تأييداً للشعب الفلسطيني في كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٦. وهي تعتقد بقوة أيضاً بأهمية إشراك المجتمع الدولي الأوسع وتتطلع إلى اجتماع الأمم المتحدة الدولي القادم تأييداً للسلام الإسرائيلي الفلسطيني في روما.

٢٧ - وقال إن وفده يرى أن المسألة الإسرائيلية الفلسطينية تقع في قلب الصراع في الشرق الأوسط ويظل ملتزماً بالعمل مع اللجنة لتحقيق سلام عادل.

مشروع برنامج عمل اللجنة

(A/AC.183/2007/CRP.1)

٢٨ - **الرئيس**: قدم مشروع برنامج عمل اللجنة لعام ٢٠٠٧ (A/AC.183/2007/CRP.1). ويلخص الفرع الأول من الوثيقة القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين فيما يتعلق بولايات اللجنة، وشعبة الحقوق الفلسطينية، وإدارة شؤون الإعلام. أما الفرع الثاني فهو فرع جديد ينقل وجهة نظر اللجنة للحالة السياسية الراهنة، والحالة على أرض الواقع، وتطور عملية السلام. ويحدد الفرع الثالث القضايا ذات الأولوية في عام ٢٠٠٧، ويناقش أهمية زيادة التعاون والتنسيق بين إدارة شؤون الإعلام وشعبة الحقوق الفلسطينية. ويشمل الفرع الرابع الأنشطة المقترحة للجنة وشعبة الحقوق الفلسطينية.

٢٩ - **السيد روي** (سيراليون): اقترح أن يشمل مشروع برنامج العمل فرعاً مستقلاً بشأن الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني.

٣٠ - **الرئيس:** وافق على الأهمية البالغة للجوانب الإنسانية والاقتصادية وأشار إلى أن مشروع برنامج العمل هو مجرد مخطط تمهيدي قابل للتعديل حسب الضرورة.

٣١ - تم إقرار مشروع برنامج العمل.

٣٢ - **السيد ديارا** (مالي): قال إنه من المهم أن تشير الفقرة ١٧ من برنامج العمل إلى أن اللجنة ستواصل رصد الحالة على أرض الواقع وتسترعي نظر المجتمع الدولي إلى التطورات العاجلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وإذا ما تدهورت الحالة، ينبغي للجنة أن تصدر بياناً يعبّر عن قلقها.

الحالة الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية

٣٣ - **السيد منصور** (المراقب عن فلسطين): قال إنه في أعقاب اتفاق مكة والجهود الرامية إلى إنشاء حكومة وحدة وطنية، يحاول الشعب الفلسطيني إنهاء القتال الداخلي وإقامة وسائل استئناف مفاوضات السلام. غير أن أعمال الاستفزاز والعدوان من جانب حكومة إسرائيل في القدس الشريف ونابلس تبين أنها غير مهتمة بانتهاج مفاوضات السلام. وقد أرسلت بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين ثلاث رسائل متماثلة إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام ورئيس الجمعية العامة تشير إلى أعمال العدوان هذه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحث حكومة إسرائيل أن تكف عن القيام بهذه الأعمال. وينبغي أن تؤدي عملية تشكيل حكومة وحدة وطنية التي أصبح من الممكن إقامتها بعد اتفاق مكة، إلى رفع الحصار المالي والسياسي الظالم عن الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وينبغي أيضاً أن تفتح الباب إلى استئناف مفاوضات السلام حول قضايا الوضع النهائي.

٣٤ - ولم تسفر المفاوضات الانتقالية منذ اتفاقات أوسلو عن إنهاء الاحتلال أو إقامة دولة فلسطين المستقلة. وبيّنت الاجتماعات الثلاثية والرباعية المعقودة في عام ٢٠٠٧ أنه من الممكن استئناف مفاوضات السلام وإنهاء الحصار المالي. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الزيارات الأخيرة التي قام بها الرئيس عباس إلى أوروبا والبلدان العربية مشجعة. ومن الواضح أنه يلزم إحياء العملية السياسية بغية تحقيق هدف الحل القائم على إنشاء دولتين. وفي هذا الصدد، يلزم تحديد إطار زمني محدد لإنشاء دولة فلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لضمان أن تمتثل حكومة إسرائيل، بوصفها الدولة المحتلة، للاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وينبغي أن تواصل اللجنة الاجتماع مع الأطراف المعنية من أجل تحقيق هذا الهدف.

٣٥ - وقال إنه ينبغي للجنة أن تقوم بدور إيجابي في مجلس الأمن والجمعية العامة بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق الحل القائم على إنشاء دولتين خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً ومحددة بوضوح. ويود وفده أن يكرر ذكر الاقتراح المقدم في عام ٢٠٠٦ والقائل بأنه يمكن للجنة أن تقوم بدور استشاري لدى الأمين العام بشأن المسائل المتعلقة باللجنة الرباعية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي عقد حلقات دراسية ومؤتمرات في أوروبا بغية تعزيز دور الدول الأوروبية في دفع العملية السياسية إلى الأمام واستئناف المساعدات إلى الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية. ومن المهم مواصلة الجهود لتوسيع عضوية اللجنة لتشمل المزيد من الأعضاء من أوروبا وأمريكا الجنوبية، وهما منطقتان ممثلتان تمثيلاً ناقصاً في اللجنة. وينبغي للجنة أيضاً أن تقوم بدور إيجابي في ضمان

إنشاء سجل الأضرار في الوقت المناسب، وهو ما أذنت به الجمعية العامة.

٣٦ - وينبغي للجنة أن تبرز واقع أن عام ٢٠٠٧ يوافق السنة الأربعين للاحتلال، وهو الأطول في التاريخ الحديث. ومن المهم مضاعفة الجهود لإنهاء الاحتلال وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني. وينبغي أن تحصل شعبة الحقوق الفلسطينية على الدعم اللازم لتمكينها من الاضطلاع بولايتها وفقاً لقرارات الجمعية العامة.

٣٧ - **السيد اميل** (باكستان): قال إن المسألة الفلسطينية الإسرائيلية أمر محوري في الاضطراب السياسي في الشرق الأوسط ومن الواضح أن الحل لا يمكن التوصل إليه، إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين والتي تهدف إلى تحقيق حل شامل وعادل ودائم يقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق للجنة الرباعية. وبغية إعطاء دفعة جديدة لعملية السلام، اجتمع رئيس باكستان مع قادة البلدان الإسلامية الرئيسية وأجرى مشاورات بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك عواقب تصعيد محتمل للعنف. وقد اتفق على أن هناك حاجة إلى مبادرة جديدة لعكس مسار الاتجاهات السلبية ومواجهة التحديات. وقد اجتمع في إسلام أباد يوم ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧ وزراء خارجية باكستان وتركيا والمملكة العربية السعودية ومصر وماليزيا وإندونيسيا والأردن والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وقبل الاجتماع، ناقش الرئيس مشرف آخر التطورات في السلطة الفلسطينية والاجتماع المزمع لوزراء الخارجية مع الرئيس عباس. واستشير أيضا قادة سوريا وإيران.

٣٨ - وخلال الاجتماع في إسلام أباد، ركّز الوزراء على أفكار جديدة لمعالجة الحالة في الشرق الأوسط، والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه العالم الإسلامي، والحالات القائمة في المنطقة وفي الأراضي الفلسطينية وتعزيز الوحدة والتضامن والانسجام فيما بين البلدان الإسلامية. ووافق الوزراء على بيان يعترف بالحاجة إلى إنشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية. وأعربوا عن قلقهم إزاء استمرار الاحتلال والأعمال غير القانونية من جانب إسرائيل؛ ودعوا إلى الوحدة بين الفلسطينيين ورحبوا بإنشاء حكومة الوحدة الوطنية، واتفقوا على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد فوراً حكومة الوحدة الوطنية من أجل إحياء النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية. ودعا الوزراء أيضاً إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي السورية واللبنانية المحتلة.

٣٩ - وأعرب الوزراء عن قلقهم تجاه التوترات في لبنان ودعوا جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس واحترام سيادة لبنان وسلامتها الإقليمية واستقلالها. وأيدوا حكومة لبنان ونشر جيشها في أنحاء الأراضي. وأكدوا من جديد التزامهم بمحاربة جميع أشكال الإرهاب والتطرف وأعربوا عن قلقهم إزاء حملات الافتراء على الإسلام. ومن المزمع إجراء المزيد من المناقشات في مؤتمر قمة قادم في مكة. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تجري مزيد من المشاورات مع الدول الإسلامية الأخرى وقادتها من أجل الإشعار بثقل العالم الإسلامي في حل الكثير من المسائل العاجلة التي تواجه الأمة الإسلامية.

٤٠ - **السيد ماليركا دياز** (كوبا): قال إنه ينبغي لحكومة إسرائيل أن تضع حداً للاحتلال غير الشرعي وأن تمتثل لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. وأضاف أن الاستخدام المستمر لسلطة الاعتراض في مجلس الأمن من جانب دولة عضو واحدة يشجع حكومة إسرائيل على أن تتصرف بدون عقاب. وينبغي أن يساعد اتفاق مكة الشعب الفلسطيني على أن يزدهر في ظل حكومة وحدة وطنية. ويحث وفده المجتمع الدولي على ألا يضع أي شروط على تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

٤١ - **السيد ويتلي** (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى): قال إن النظرة إلى الفلسطينيين في المستقبل سوف تعتمد إلى حد بعيد على ما إذا كانت حكومة الوحدة الوطنية المقرر تشكيلها سوف تنجح في إنهاء المقاطعة الغربية للمعونة عن السلطة الفلسطينية وتحقيق الإفراج عن الإيرادات التي تحتجزها حكومة إسرائيل.

٤٢ - وأضاف أن الأمر سوف يستغرق الكثير من الأشهر، إن لم يكن السنوات، لكي ينهض الشعب الفلسطيني من الفقر المدقع الذي تسببت فيه الأحداث الأخيرة. وينتظر أن تستمر المستويات العليا من البطالة، نظراً لأن احتمالات العمالة في إسرائيل مظلمة بالنسبة للكثيرين وأن القطاع الخاص في الضفة الغربية وغزة سوف يستغرق وقتاً قبل أن يستعيد قوته. ومن ثم فإن الاعتماد على المساعدات الخارجية من المرجح أن يظل مرتفعاً في المستقبل المنظور، مما يؤكد استمرار الدور الحيوي الذي تقوم به الوكالات الإنسانية.

٤٣ - وتختلف الظروف في الضفة الغربية وقطاع غزة اختلافاً ملحوظاً، ويعود ذلك في جانب كبير منه إلى الطابع المتباين للأعمال والسياسات الإسرائيلية. وتتحدد الظروف في قطاع غزة بحصار جوي وبحري وبري شبه كامل للأراضي، مما يتسبب في اختناق اقتصادي. وفي المقابل، تمر الضفة الغربية بسيطرة داخلية مشددة على تحركات الفلسطينيين في الأراضي وحتى الآن، فإن وعود الحكومة الإسرائيلية بتخفيف هذه السيطرة لم تتحقق. وفي الضفة الغربية، فإن شبكة الحواجز المادية على حركة الفلسطينيين يرافقها نظام صارم من التصاريح يعوق عمل الوكالة. ويتم إنفاذ تقطيع أوصال الأراضي بواسطة قوات الدفاع الإسرائيلية بشكل أكثر تشدداً وإحكاماً، باسم الحفاظ على أمن الإسرائيليين. ويمثل البناء المستمر لجدار الفصل والتوسع في المستوطنات اليهودية ملامح محددة أخرى للحياة في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وسوف تتأثر معيشة عشرات الآلاف من الفلسطينيين بشدة عندما يتم استكمال الجدار، حيث أن أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ فلسطيني يعيشون في قطاع عرضه كيلومتر واحد شرقي الجدار يحتاجون إلى اجتيازه يومياً للوصول إلى المزارع وأماكن العمل أو للحفاظ على الروابط الأسرية. واليوم، تفتح قلة من بوابات العبور أو يتم تشغيلها، كما هو موعود. وجزء كبير من المتأثرين هم لاجئون، وهم من بين أفقر الناس في المجتمع. ويرغم الجدار عدداً متزايداً من الأشخاص على العيش منفصلين عن أعضاء الأسرة، وخاصة في القدس ومحيطها.

٤٤ - وبسبب القيود المالية المفروضة على السلطة الفلسطينية، فإن البطالة ارتفعت بشكل لا مفر منه. ومن بين أكثر الناس سوءاً هم الرجال والنساء المتعلمون. ويعيش أكثر من نصف جميع الأسر المعيشية الفلسطينية حاليا تحت خط الفقر الرسمي، ونحو ثلاثة أرباع اللاجئين كلهم يعيشون الآن في فقر.

٤٥ - ويستمر تكثيف عمليات قوات الدفاع الإسرائيلية، وخاصة غارات التفتيش والاعتقال، في عام ٢٠٠٧. وأصبحت الصدامات أكثر إهلاكا عما في السنوات السابقة. وفي عام ٢٠٠٦، كان هناك في الضفة الغربية وقطاع غزة مزيد من القتلى الفلسطينيين بمعدل ثلاثة أضعاف نتيجة للصدامات مع قوات الدفاع الإسرائيلية عما حدث في عام ٢٠٠٥. ويستبعد معدل الخسائر في الأرواح ما يحدث من أعمال عنف بين الفلسطينيين، وهذه سمة مؤلمة تميز بصفة خاصة الربع الأخير من عام ٢٠٠٦ والأسابيع الأولى من عام ٢٠٠٧.

٤٦ - والبطالة ترتفع في قطاع غزة بشكل كبير عما هي في الضفة الغربية، ويبلغ متوسطها في بعض الأماكن أكثر من ٤٠ في المائة. وأكثر من نصف الأشخاص دون سن الـ ٢٥ بدون عمل. وثمة ضغوط اجتماعية حادة نتيجة لذلك. ولم

تعد توجد أي فرص للاهتداء إلى فرصة عمل يومي في إسرائيل، التي كانت في السابق أكبر مصدر للدخل في قطاع غزة، نظراً لأنه لم يسمح لأي عمال بدخول إسرائيل منذ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٦. ويكاد يكون القطاع الخاص مشلولاً بالكامل عدا المتاجر والمزارع الصغيرة. وباتت صناعة صيد الأسماك، التي هي مصدر إعالة بالنسبة إلى ٣٠ ٠٠٠ أسرة، في وضع سيء بسبب الحصار البحري الإسرائيلي.

٤٧ - ويتوقف البقاء على قيد الحياة بالنسبة لثلاثة أرباع سكان غزة بشكل كلي أو جزئي في الوقت الحالي على المعونات الغذائية من الأمم المتحدة. وثمة درجة عالية من الضعف فيما بين السكان، ولا توجد مصادر بديلة للمعيشة بالنسبة للكثيرين، الأمر الذي يتسبب في الشعور بالقلق إزاء الاستجابة الهزيلة من المانحين لنداء الطوارئ الجديد من الأونروا: فمن بين طلب مبلغ ٢٤٦ مليون دولار، تم التعهد حتى اليوم بدفع مبلغ ١٧ مليون دولار فقط. ومعنى نقص الأموال أن الوكالة تضطر إلى إطالة فترة حصة الطعام ووقف المساعدات النقدية للأشخاص المعوزين منذ كانون الأول/ديسمبر.

٤٨ - وتمثل الأزمة في قطاع التعليم في غزة أمراً يبعث على قلق حقيقي لدى الأونروا. وقد تعمق تمزيق أوصال المجتمع الفلسطيني بشكل حاد في السنة الماضية نتيجة للسياسات الغربية والإسرائيلية وأثر ذلك حتى على الأطفال. وانقسم تلاميذ المدارس الابتدائية في غزة إلى أتباع فتح وأتباع حماس، مما يهدد باتباع المثل المحزن المألوف لأيرلندا الشمالية.

٤٩ - وفي الختام، فمما يبعث على الانزعاج العنف الطائفي والانهيار العام للقانون والنظام في غزة وأجزاء من الضفة الغربية. وفي غزة، أرغمت الأونروا على تعليق برامجها في مناسبات عديدة نتيجة لشدة العنف. وما زال وقف إطلاق النار الحالي هشاً وثمة خطر بالغ بأن يصبح العنف أكثر دموية ما لم يتم تعزيز الاستقرار السياسي الفلسطيني. ومن شأن عدم تعامل الحكومات الأجنبية مع حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية التي تم الاتفاق عليها في مكة، أن يؤدي إلى انهيار آخر. وتأمل الأونروا بشدة أن يتم تجنّب ذلك في نهاية الأمر.

تقرير رئيس اجتماع الأمم المتحدة الآسيوي تأييداً لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، كوالالمبور، ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ومنتدى الأمم المتحدة للمجتمع المدني تأييداً للشعب الفلسطيني، كوالالمبور، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

٥٠ - **الرئيس:** استرعى انتباه اللجنة إلى التقريرين الصادرين عن اجتماع الأمم المتحدة الآسيوي تأييداً لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ومنتدى الأمم المتحدة للمجتمع المدني تأييداً للشعب الفلسطيني، المعقودين في كوالالمبور بهدف حشد بلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ لتأييد ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

٥١ - وقد شملت موضوعات الاجتماع الآسيوي: الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية؛ تحقيق رؤية مشتركة للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ والجهود الدولية لإنقاذ السلام في الشرق الأوسط وتأييد بلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

٥٢ - ولدى اختتام الاجتماع، اعتمد المشتركون إعلان كوالالمبور الذي أكد على أن الاحتلال المستمر للأراضي الفلسطينية ما زال هو السبب الرئيسي للصراع. وأعربوا عن قلقهم للتصعيد الأخير للهجمات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، وخاصة الأحداث المأساوية التي وقعت في مدينة بيت حانون، ودعوا المجتمع الدولي، بما في ذلك أعضاء اللجنة الرباعية، إلى إنشاء آلية رصد للطرف الثالث موثوق بها

وفعّالة. وأدان المشاركون استمرار إنشاء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعدم اتخاذ إجراء لتجميد أنشطة الاستيطان، على الرغم من النداءات المتكررة من اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي الأوسع. وأعربوا عن شعورهم بالإحباط إزاء الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المتعمقة وعزل قطاع غزة، وحثوا المانحين على أن يقدموا ما يمكنهم بسخاء استجابة للنداء الطارئ الموجّه من ١٢ وكالة للأمم المتحدة و ١٤ منظمة غير حكومية والذي يهدف إلى التصدي للحالة الإنسانية التي تسوء سريعاً.

٥٣ - وقد تركزت المناقشات في منتدى الأمم المتحدة للمجتمع المدني تأييداً للشعب الفلسطيني على مسائل مثل الطرق التي يستطيع بها المجتمع المدني في المنطقة أن يساعد في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ودعا المشتركون إلى تعزيز مركزية الأمم المتحدة في التوصل إلى حل سلمي للصراع. وقررت المنظمات المشاركة إنشاء شبكة آسيوية للتنسيق بشأن فلسطين.

٥٤ - ووفقاً للممارسة السائدة، سوف يصدر تقريرا الاجتماعين في كوالالمبور، في الوقت المناسب، كمنشور صادر عن شعبة الحقوق الفلسطينية.

تقرير رئيس حلقة الأمم المتحدة الدراسية المتعلقة بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، الدوحة، ٥ و٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧

٥٥ - **الرئيس:** قدّم تقريراً عن حلقة الأمم المتحدة الدراسية المتعلقة بتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني المعقودة في الدوحة يومي ٥ و ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وقال إن ممثلي قطر وفلسطين والأمين العام المساعد للشؤون السياسية نيابة عن الأمين العام، وهو شخصياً نيابة عن اللجنة، أدلوا ببيانات افتتاحية.

٥٦ - وفي الجلسات الشاملة التي أعقبت ذلك، تليت تقييمات من جانب ١٣ خبيراً، بمن في ذلك. ٤ فلسطينيين و ٣ إسرائيليين. وقام المشاركون في المناقشة العامة بتقييم حالة الطوارئ الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والاستجابة الدولية لاحتياجات الشعب الفلسطيني، والجهود الرامية إلى تهيئة الظروف اللازمة للانتعاش الاقتصادي الفلسطيني.

٥٧ - واستمع المشاركون إلى تقارير مباشرة عن الحالة الاقتصادية والإنسانية الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، وتم تذكيرهم بالآثار الخطيرة للاحتلال على الحياة اليومية للفلسطينيين. واتفق المشاركون على ألا تكون الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني رهينة للقيود السياسية ودعوا المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود لمساعدة الفلسطينيين المحتاجين. وتكرر القول بأن إسرائيل ينبغي أن تفرج عن الإيرادات الضريبية الفلسطينية المحتجزة وتستأنف سداد المدفوعات الضريبية الدورية دون مزيد من الإبطاء.

٥٨ - وأكد المشاركون أيضاً على الأهمية الحاسمة للمساعدة التي يقدمها المانحون الدوليون والرامية إلى تشغيل المؤسسات الفلسطينية في وقت الأزمات الراهن. وجددت اللجنة دعوتها إلى مجتمع المانحين الدوليين لمواصلة برامج المساعدة والتصدي للحالة الإنسانية التي تسوء على نحو سريع بأفكار حديثة. وفي حين أعرب المشاركون عن تقديرهم للجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لإنشاء آلية دولية مؤقتة، فإن فاعليتها لا تضارع أهمية البرامج التي وضعت قبل الانتخابات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. غير أن المشاركين قد أعادوا القول أن المساعدات الطارئة وحدها لن توفر التطور المستدام للشعب الفلسطيني. وتشكل القيود المفروضة على الحركة عقبة رئيسية تحول دون تحسّن الحالة الإنسانية ودون أي انتعاش اقتصادي طويل الأجل وتعوق هذه القيود أيضاً جهود المنظمات الدولية على أرض الواقع

لتقديم معونات طارئة. وبالتالي ينبغي تنفيذ الاتفاق المتعلق بالحركة وحرية الوصول والمؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٥٩ - وجرت أيضاً مناقشات حول الجهود التي تتسم بالتصميم من جانب مختلف كيانات الأمم المتحدة لمساعدة الشعب الفلسطيني الذي يمر بضائقة. غير أن طاقات كيانات الأمم المتحدة محدودة ولا يمكن أن تحل محل المؤسسات الفلسطينية القائمة. وقامت الحلقة الدراسية، قبل كل شيء، بتذكير المشاركين بأنه بدون حل سياسي لقضية فلسطين، فإن جميع هذه الجهود القيّمة لن تؤدي إلى انتعاش اجتماعي أو اقتصادي جوهري. ولن تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة إلا بقيام دولة فلسطينية لها مقومات البقاء وتقوم على أساس حدود ١٩٦٧.

٦٠ - ووفقاً للممارسة القائمة، سوف يصدر تقرير الحلقة الدراسية في الوقت المناسب، بوصفه منشوراً لشعبة الحقوق الفلسطينية ويتم تعميمه على الدورات المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

اجتماع الأمم المتحدة الدولي تأييداً للسلام الإسرائيلي الفلسطيني، المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، روما، ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧ (ورقة العمل رقم ١)

٦١ - **الرئيس:** استرعى الانتباه إلى ورقة العمل رقم ١، التي تحدد البرنامج المؤقت للاجتماع القادم في روما. والهدف من الاجتماع هو تأييد وتعزيز الجهود الدولية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وتركيز اهتمام المجتمع الدولي على قضية فلسطين، وتأكيد الصفة العاجلة لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

٦٢ - **السيد مانتوفاني** (المراقب عن إيطاليا): قال إن اجتماع روما سوف يؤكد الأهمية الأساسية لإعادة إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط وتحقيق سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويشكل الصراع العربي الإسرائيلي الذي طال أمده، وخاصة حول هذه القضية، تهديداً للسلام والاستقرار الدوليين وأصبح بشكل متزايد رمزاً رئيسياً على وجود صدع ملاحظ بين العالمين الغربي والإسلامي. وثمة حاجة ملحة للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة عن طريق المفاوضات للصراع العربي الإسرائيلي تتفق مع صلاحيات مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١ ومبادئه، بما في ذلك الأرض مقابل السلام، ويقوم على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والمعالم التي قدمها الرئيس السابق كلينتون في عام ٢٠٠٠ لاتفاق حول الوضع النهائي، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، وخريطة الطريق.

٦٣ - وقال إن حكومته تعيد تأكيد الدور الأساسي للطرفين والبلدان العربية واللجنة الرباعية، وتؤكد الحاجة إلى سرعة التحرك نحو قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ولها مقومات البقاء وتعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. وترحب إيطاليا بالالتزام المعقود في مؤتمر أوروبا والبحر المتوسط لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في تامبير لتعزيز ثقافة الحوار. وفي إطار هذه الروح، تثق حكومته في أن اجتماع روما سوف يقدم مساهمة معينة في تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

٦٤ - تمت الموافقة على الورقة رقم ١.

اعتماد منظمات للمجتمع المدني لدى اللجنة (ورقة العمل رقم ٢)

٦٥ - **الرئيس:** استرعى الانتباه إلى ورقة العمل رقم ٢ التي تضم طلبات من جانب ثلاث منظمات غير حكومية تطلب الاعتماد لدى اللجنة. وهي المرأة من أجل فلسطين وجماعة القديس يوحنا في القدس ومشروع حرية فلسطين. وكما هو

معتـاد، قـام المكتـب، بمـساعدة شـعبة الحقـوق الفلـسطينية، باستعراض الطلبات وانتهى إلى أنها منبثقة عن منظمات محل تقدير وغير هادفة للربح وتفي بالمعايير المطلوبة للاعتماد. ومن ثم فإن المكتب يوصي باعتماد المنظمات المعنية.

٦٦ - تمت الموافقة على ورقة العمل رقم ٢.

مسائل أخرى

٦٧ - **السيد حمدون على** (ماليزيا): قال إن المسألة التي طرحتها فلسطين بشأن توسيع عضوية اللجنة تتطلب المزيد من المناقشة. ويود أن يعرف ما الذي بذله المكتب من جهود لتحقيق هذا التوسع.

٦٨ - **الرئيس:** قال إنه خلال السنتين أو الثلاث سنوات الماضية، فاتحت اللجنة الدول الأعضاء على جميع المستويات وفي جميع المناطق من أجل تعزيز تكوين اللجنة. وحتى اليوم، لم تتلق اللجنة أي تعبير عن الاهتمام بعضوية اللجنة أو أي طلبات من أجل العضوية. غير أنه لاحظ أن كثيراً من الدول الأعضاء التي كانت تحجم عن المشاركة في أعمال اللجنة في الماضي تشهد أحداث اللجنة الأخيرة. وعلى الرغم من أن عدة دول أعضاء في مناطق معينة تفضل أن تبقى بصفة مراقب، فإن اللجنة سوف تواصل معالجة المسألة الهامة المتعلقة بتوسيع نطاق التمثيل فيما بين أعضائها.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.